

الخصخصة

دراسة تحليلية للمفهوم و الآليات

الدكتور/ محسن حسن المعموري

مدرس مادة الاقتصاد

كلية القانون - جامعة ديالى

بسم الله الرحمن الرحيم

1-المقدمة

إن الدول العربية كغيرها من الدول جربت الخصخصة *privatization* لسنوات عديدة ووجدت بان الخصخصة هي الطريق الامثل للتنمية الاقتصادية في بلدانها . اضطرت الدول العربية . تحت ضغوط عالمية قاسية في متطلباتها ومقتضياتها . أن تخوض إصلاحات تشبثية وهيكلية استهدفت تصحيح الاختلالات الاقتصادية والتي ترجع إلى حد بعيد إلى ظروف خارجية معاكسة، وإلى بعض السياسات الداخلية التي كانت متبعة حتى مطلع الثمانينات . ولعل واحدة من ابرز الخطوات الأساسية الأولى في عملية التحول هي إعادة النظر في دور القطاع العام والعمل على تعظيم دور القطاع الخاص وتأهيله لممارسة دور أكبر في مسيرة التنمية الاقتصادية في ظل العولمة القائمة على تحرير الاقتصاد ، والاعتماد على حرية السوق والسير في عملية الخصخصة ، فهي التي تعتبر مرحلة رئيسية من مراحل التحرير الاقتصادي .

ويرجع بروز الخصخصة واكتسابها أهمية متصاعدة إلى التحول الكبير الذي حدث في استراتيجيات التنمية التي أتبعتها معظم الدول النامية ، وذلك ضمن استراتيجية شمولية ارتكزت على التوجيه المركزي للموارد ولإدارة الاقتصادية قادت إلى هيمنة القطاع العام على الاقتصاد وتفشي القيود الإدارية في جوانبه كافة ، إلى استراتيجية تركز على آلية السوق في تخصيص الموارد ، وتستهدف تحرير الاقتصاد من القيود وانفتاحه على الخارج وإفساح مجال أكبر أمام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي . وقد ساهم في هذا التحول ضعف الأداء الاقتصادي وبروز الاختلالات البنوية والمالية وتفاقمها .

2-تعريف الخصخصة

إن المفهوم العام للخصخصة هو زيادة دور القطاع الخاص في ملكية و تشغيل وإدارة الوحدات الإنتاجية في المجتمع بهدف تحسين الكفاءة الإنتاجية لهذه الوحدات وزيادة التنمية الاقتصادية . ومن المناسب هنا أن نذكر بعض التعاريف لعدد من الاقتصاديين :

أ - تعريف البنك الدولي : " زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة والأصول التي تسيطر عليها الحكومة أو تملكها " (1).

ب تعريف مدير البنك الدولي للنمو الاقتصادي ؛ حيث يرى أنها عبارة عن : " التعاقد أو بيع خدمات أو مؤسسات تسيطر عليها أو تمتلكها الدولة إلى أطراف من القطاع الخاص " (2).

ت "نقل الملكية لمشروع من القطاع العام إلى القطاع الخاص " (3).

3-منهجية البحث

ان الأسلوب المتبع في البحث هو الأسلوب الاستقرائي و التحليلي ، بالاعتماد على المنهج الإحصائي للتدليل على صحة المعلومات .

4- الهدف من البحث

إن الهدف من البحث هو محاولة لتأسيس مدخل دقيق ومنظم لفهم سياسات الإصلاح الاقتصادي و رصد التداعيات الاجتماعية السلبية الناجمة عن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية منذ أوائل التسعينيات وحتى الآن .و الإطلاع على تجارب الخصخصة في العالم وفي بعض الدول العربية لإمكانية الاستفادة منها في العراق .

4- رصد تجارب الدول الأخرى

ان بدايات الخصخصة كانت في النصف الثاني من تسعينات القرن العشرين ، وكانت إنكلترا من الدول الأولى في التجربة تبعها دول متقدمة أخرى مثل فرنسا و ايطاليا و أسبانيا وكندا ،وفي دول أمريكا اللاتينية مثل الأرجنتين و البرازيل و شيلي.ومن الدول العربية مثل مصر والمغرب والأردن . وكذلك طبقت في روسيا و بولندا والمجر
ومن الجدير بالذكر ان اتجاه الخصخصة في الدول النامية(ومن ضمنها الدول العربية) جاء نتيجة لشروط صندوق النقد الدولي و البنك الدولي إثناء التمهيد لعملية إعادة جدولة ديونها طبقا لقواعد نادي باريس و نادي لندن .

وقد دعت المؤسسات الدولية إلى تحويل المؤسسات والمرافق العامة في تلك الدول إلى القطاع الخاص - وخاصة بعد مطالبة الدول النامية للاقتراض من البنك الدولي لخدمة الدين العام فيها ومن ثم بدأت تظهر برامج الخصخصة في العديد من الدول - وخاصة الدول النامية ومنها الدول العربية .

وقد أدى هذا إلى الانطلاق في اتجاه تخصيص البنية التحتية بعد أن كان محصورا في عدد قليل من الدول في الثمانينات من القرن العشرين .

ووفقا لقاعدة بيانات البنك الدولي عن مشاركة القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية، قامت 26 دولة من الدول النامية بإحالة 72 مشروعا من مشاريع البنية التحتية إلى القطاع الخاص خلال الأعوام من 1984-1989، حيث تم جذب (19 مليار) دولار كالتزامات استثمارية. وفي فترة التسعينات من القرن العشرين أصبح الاتجاه في شكل موجة اكتسحت الدول النامية، إذ بلغ عدد 132 من الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل التي تتابع مسألة مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية، ويرد 57 منها في ثلاث من القطاعات الخدمية التالية: (النقل، الطاقة، الاتصالات، المياه والصرف الصحي) التي يجري تغطيتها.(4)

وخلال الفترة من 1990-2001 نقلت الدول النامية للقطاع الخاص مخاطر تشغيل(2.500) مشروعا من مشاريع البنية التحتية، بحيث تم استقطاب أكثر من (755) مليار دولار كالتزامات استثمارية. و تم تنفيذ تلك المشاريع بموجب خطط مختلفة حسب الأسلوب الأمثل من أساليب التخصيص وهي : (عقود الإدارة إلىالبيع النهائي إلى عقود البناء- التشغيل- الامتلاك، وعقود البناء- التشغيل- التحويل).(5)

وفيما يلي نعرض بعض التجارب بهدف الاستفادة منها حسب ظروف بلدنا :

1- تجارب مختارة من آسيا :

أ- تجربة ماليزيا :

تعتبر دولة ماليزيا من أوائل الدول- في آسيا- التي اتجهت نحو التخصيص، مما خلق لديها خبرات واسعة في هذا المجال، حيث اضطلعت ماليزيا بمحاولات ناجحة في الخصخصة بدأت في عام 1982م، وشملت انجح عمليات الخصخصة شركة الخطوط الماليزية ومجمع حاويات السفن بميناء كلانغ، فعند تحويل الخطوط الجوية الماليزية الى القطاع الخاص، طرحت الشركة أسهمها للبيع وفي الوقت نفسه عرض اكتتاب في أسهم جديدة، أما الأسلوب المتبع في (مجمع الحاويات) قامت الحكومة الماليزية ببيع الأصول المنقولة وإيجار الأصول الثابتة وعقد إدارة للقطاع الخاص لمدة سنتين أعقبه بيع الأسهم للمواطنين الماليزيين .

وقد بلغ إجمالي مشاريع التخصيص للفترة من 1983-1994 نحو (110) مشاريع. كان منها (25) مشروعاً جديداً والأغلبية المتبقية كانت نتيجة تحويل أنشطة كانت سابقاً ضمن القطاع العام.. (6)

إن إنجاح برنامج التخصيص في ماليزيا هو وجود الإطار الرقابي (*Regulatory Framework*) وهو عبارة عن نظام رقابي للأنشطة التجارية والمرافق العامة التي جرت خصخصتها في ماليزيا وتمارس الحكومة بموجب حقوقها الرقابية عن طريق أسلوبين مميزين هما:

1- إصدار الأجازات: تنشأ وحدة تنظيمية في الجهة الحكومية المعنية بالنشاط وتناط بها مسؤولية رقابة النشاط المعني.

2- عقود الخصخصة: وتشمل كافة حقوق والتزامات الشركة مثل (تحديد الأسعار الأولية وآلية تغييرها وشروط أخرى).

هذا وتدار عملية الخصخصة عن طريق وحدة تنظيمية تسمى "وحدة التخطيط الاقتصادي" التابعة لمجلس الوزراء . ونظراً للاهتمام البالغ الذي يوليه رئيس مجلس الوزراء

السابق (د. مهاير محمد) لمشاريع الخصخصة، تتبع الوحدة مباشرة لمكتب رئيس مجلس الوزراء.

ب- التجربة الصينية:

تتصف التجربة الصينية بالتححر الاقتصادي المتدرج الهادف، الذي لم يخل بالتركيبية السياسية القائمة، ويعود نجاح التجربة الصينية إلى: أولاً: لوجود برنامج مسبق للإصلاح والتزام واضح به. ثانياً: لأنها اختارت أسلوبها الخاص في التحرير المتدرج للتجارة، وتعميق المنافسة الداخلية، وتأنت في الخصخصة.

ثالثاً: لاستفادتها من مواردها الهائلة المتنوعة، والسوق الكبيرة، وأموال وخبرات رجال الأعمال الصينيين في كافة أنحاء العالم، الذين استطاعت الصين تعبئتهم للقيام في عمليات الاستثمار الهائلة.

رابعاً: رخص اليد العاملة الصينية التي أتاحت الفرصة للتصدير، خاصةً إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية الكبيرة.

وقد استفادت الصين من استقرار الأسعار عموماً، حيث إنها لم تحرر الأسعار بالكامل، مثلما فعلت روسيا، بل استطاعت زيادة معدلات الادخار في ريفها الكبير من خلال رفعها للأسعار الزراعية. كما وأنها ركزت على تعميق المنافسة الداخلية، وتحرير التجارة قبل عملية خصخصة المؤسسات، حتى لا يؤدي التخصيص إلى الاحتكار.

ولاشك أن تجربة الصين فريدة، لأنها تمتلك الموارد البشرية الهائلة، والسوق الكبيرة، والقطاع المغترب الغني بالمال والخبرات. بالإضافة إلى استقدام الاستثمارات الأجنبية مصحوبة بالتكنولوجيات المتطورة.

لا بد لي من القول بأن الخصخصة برزت كأحد الحلول المطروحة لعلاج أوجه الخلل في الهياكل الاقتصادية العربية ، وللارتقاء بمستويات الكفاءة والأداء. وواقع الأمر أن فكرة الخصخصة ليست بالأمر المستحدث في المجال الاقتصادي، حيث إنها اتبعت في كثير من دول العالم على اختلاف مستوى تقدمها الاقتصادي وتفاوت النظم المتبعة لديها، ومما لا شك فيه أن الدافع وراء تبني هذه العملية قد اختلف من دولة إلى أخرى، ومن البديهي أن تختلف طرق وأساليب الخصخصة في كل دولة من واقع قدرات الاقتصاد المحلي، غير أنه لا يوجد خلاف في أن عملية الخصخصة ليست بالأمر اليسير، ولا يمكن إنجازها في عجلة مهما بلغ مستوى التقدم الاقتصادي أو التطور الإداري. ، لهذا فإن أهدافها لا تتوافق بالضرورة مع

أهداف وظروف الدول النامية و من بينها الدول العربية ، حيث يلعب القطاع العام دورا مهما في بناء اقتصادياته، الأمر الذي يتطلب الدراسة المتأنية لبرامج الخصخصة والتحقق من كفاءتها وملاءمتها للاقتصاديات النامية.

تعتبر عملية الخصخصة عملية معقدة ذات أبعاد وآثار سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وقانونية، لهذا يؤكد الخبراء أهمية أخذ الظروف والعوامل المحلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية بعين الاعتبار عند رسم استراتيجيات الخصخصة وتنفيذها، حيث إن هناك شبه افتناع عالمي بأن تجارب الخصخصة لا يمكن نقلها بحذافيرها من دولة إلى أخرى.

التجربة المصرية

كانت البداية بالاتجاه نحو الخصخصة " بصدور قانون قطاع الأعمال العام رقم (203) لعام (1991) والذي بموجبه تحولت بعض شركات القطاع العام (314 شركة) من القانون رقم (97) إلى القانون رقم (203) حيث سميت بشركات قطاع الأعمال العام و أصبحت تابعة لـ (27) شركة قابضة - تم تخفيضها إلى (17) شركة قابضة بعد ذلك ، وابتداء من نيسان (1996) بدأت انطلاقة جديدة في مسيرة الخصخصة في مناخ اقتصادي كلي يسوده التحسن المستمر وفي ظل قبول مشجع من الرأي العام ، وتنامي قدرة سوق الأوراق المالية على استيعاب المعروض من الأسهم ، وزيادة في ثقة المستثمرين وإقبالهم على شراء الشركات العامة لتطويره وتشغيلها بكفاءة أفضل ، " وخلال الفترة من (1996-1999) تم خصخصة قرابة (116) مؤسسة بشكل جزئي أو كلي بقيمة إجمالية بلغت نحو (3.3) مليار دولار . واعتبارا من نهاية عام (1999) ، تراجعت وتيرة الخصخصة مع توجه الحكومة نحو خصخصة شركات تعمل في قطاعات مختلفة منها الغزل و النسيج والتشييد والصناعات الغذائية تعاني من مشكلات فنية ومالية الأمر الذي جعلها أقل جاذبية للمستثمرين. وفي

عام (2000) ، تم خصخصة نحو (23) شركة بقيمة إجمالية بلغت نحو (718) مليون دولار ، في حين تم خصخصة وبصورة إجمالية قرابة (185) مؤسسة بشكل جزئي أو كلي منذ بدء البرنامج وحتى نهاية عام (2001) وبقيمة إجمالية بلغت نحو (5.2) مليار دولار . وقد كان من المتوقع أن تنتهي الحكومة من

تنفيذ برنامج الخصخصة في نهاية عام (2002) إلا أن التباطؤ في تنفيذ البرنامج أرجأ هذا الموعد إلي أجل غير محدد . (7)

التجربة التونسية

بدأت عملية الخصخصة في تونس عام (1989) اثر مصادقة مجلس النواب على القانون رقم (9 لعام 1989) ، واهم ما جاء في هذا القانون (8)

- تمكين الحكومة من التخلي كلياً أو جزئياً عن مساهمات الدولة . في مجال تبادل الأسهم أو السندات التي تملكها.

- إدماج أو ضم أو انفصال المنشآت التي تملك الدولة فيها مساهمة مباشرة في رأسمالها.

- التخلي عن كل عنصر من مكونات الأصول من شأنه أن يستعمل كوحدة استغلال مستقلة في

منشأة تمتلك الدولة فيها مساهمة مباشرة في راس المال. ومع تقدم برنامج الخصخصة ،

عدلت الحكومة سياستها فحددت في عام (2000) برنامجاً يشمل (44) مؤسسة عامة يراد

خصخصتها ، ومنذ بدء البرنامج وحتى نهاية عام (2001) ، تمت خصخصة حوالي (138)

مؤسسة عامة وبمبلغ إجمالي يقدر ب (مليار دولار) أمريكي . هذا وشكلت حصيلة بيع أربع

شركات متوسطة الحجم لإنتاج الاسمنت في الفترة مابين عامي (1998 و 2001) أكثر من

(50 %) من مجمل إيرادات الخصخصة في حين تتكون باقي الإيرادات من حصيلة بيع

نحو (146) شركة صغيرة . (9)

وبعد ان تطرقنا إلى تجربتين عربيتين ، ندرج في أدناه جداول تبين خطوات وإيرادات
الخصخصة (مليون دولار أمريكي) في بعض الدول العربية للفترة 1988-2003.

جدول رقم (1)

الخصخصة في بعض الدول العربية

الدولة	السنة	القطاع	المبلغ(مليون دولار)
الجزائر	1996-2000	الصناعة و الخدمات	62
البحرين	1994	التجارة و شركات الغذاء	10
مصر	1993-2001	صناعة،خدمات،مصارف،فنادق،بنى تحتية	4,768
الأردن	1995-2003	صناعة،خدمات ،سوق حرة،بنيتحتية	939
لبنان	1998	المصارف	122
المغرب	1993-2003	صناعة،خدمات،مصارف،بنيتحتية	6,493
عمان	1992-2000	صناعة،خدمات،بنيتحتية،مصارف	553
قطر	2003	مصارف	681
السعودية	2003	الاتصالات السعودية	4,080
تونس	1988-2000	بنيتحتية،مصارف،صناعة،خدمات	819
الإمارات	1995	المؤسسات الصناعية	190
اليمن	1995	صناعة،خدمات	1
المجموع	-----	-----	18,718

المصدر: تقرير البنك الدولي ، المعلومات الأساسية ، 2007 . (من إعداد الباحث)

من الجدول أعلاه يتضح بان الإيرادات المستحصلة جراء تطبيق الخصخصة بلغت (18) مليار و (718) مليون دولار أمريكي ، للفترة منذ عام 1988 ولغاية عام 2003 ، شكلت المغرب نسبة 35% منها ، تليها مصر بنسبة 25% ، ثم العربية السعودية بنسبة 22% . أما الأردن فقد شكلت نسبة 5% . و بقية الدول فقد شكلت نسبة 13% .

وقد ذكر التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002 ، على الرغم من كبر حجم إيرادات لخصخصة في مصر للفترة 1993-2001 إلا إنها لا تشكل سوى نسبة 7% من الناتج المحلي الإجمالي *GDP* ، أما في الأردن فقد شكلت تلك الإيرادات نسبة 12% من الناتج المحلي الإجمالي . كما أوضح التقرير بان الخصخصة لم تعد خيارا بالنسبة للدول العربية بل أصبحت ضرورة من اجل تحسين المناخ الاستثماري و رفع كفاءة المؤسسات العامة و رفع معدلات النمو الاقتصادي و جعل الاقتصاديات الوطنية أكثر تماشيا مع الاقتصاديات العالمية .

كما حازت مشاريع خصخصة المؤسسات العامة على أهمية متزايدة خلال عقد التسعينات من القرن الماضي ومطلع القرن الجديد في إطار الجهود الحثيثة التي أخذت تبذلها أغلب الدول النامية ومن بينها الدول العربية لإصلاح اقتصادياتها ، و بات لمسيرة الخصخصة زخم كبير مع ظهور النظام المالي والتجاري العالمي الجديد الذي يهدف إلى فتح الاقتصاديات على بعضها البعض بحيث يستند التعامل فيما بينها المنافسة طبقا لآليات السوق . والجدول التالي توضح بشكل عام عمليات الخصخصة في العالم نوردتها للمقارنة . (1998-2003).

جدول رقم (2) للفترة (1988-1992).

المنطقة	1988	1989	1990	1991	1992
المجموع الكلي (69,275)	2,594	3,631	12,658	24,216	26,176
شرق آسيا والباسفيك	21	196	376	835	5,161
أوروبا ووسط آسيا	27	685	1,262	2,185	3,626
أمريكا اللاتينية و الكاريبي	2,515	1,436	10,910	18,686	15,521

70	17	2	14	7	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
1,557	996	29	3	..	جنوب آسيا
206	1,121	74	1,298	10	الصحراء الأفريقية

المصدر: نفس المصدر السابق. (إعداد الباحث)

جدول رقم (3) للفترة (1993-1997).

1997	1996	1995	1994	1993	المنطقة
66,571	25,362	21,899	21,709	23,662	المجموع الكلي (159,203)
10,385	2,679	5,411	5,507	7,155	شرق آسيا و الباسفيك
16,536	5,474	9,740	3,954	3,988	أوروبا و وسط آسيا
33,897	14,143	4,586	7,224	10,302	أمريكا اللاتينية و الكاريبي
1,612	1,477	746	782	417	الشرق الأوسط و شمال أفريقيا
1,794	889	917	2,666	974	جنوب آسيا
2,348	699	471	602	640	الصحراء الأفريقية

المصدر: نفس المصدر السابق (إعداد الباحث) .

جدول رقم (4) للفترة (1998-2003).

2003	2002	2001	2000	1999	1998	المنطقة
24,992	15,456	13,565	38,029	42,347	50,159	المجموع (184,548)
7,699	1,782	1,298	10,727	5,500	1,091	شرق آسيا و الباسفيك

8,923	10,578	7,931	10,484	10,049	8,719	أوروبا و وسط آسيا
410	266	3,091	12,322	22,123	37,686	أمريكا اللاتينية و الكاريبي
6,484	112	227	3,698	2,120	1,123	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
948	2,210	367	54	1,859	174	جنوب آسيا
527	471	600	694	614	1,365	الصحراء الأفريقية

من الجداول المرقمة (4,3,2) أعلاه نستنتج أن مجموع الإيرادات المتكونة نتيجة الخصخصة قد بلغ (413) مليار و(26) مليون دولار خلال الفترة 1988-2003 . شكلت المنطقة العربية منها نسبة 5% منها وهي نسبة متواضعة جدا . وهو يعني أن آلية التنفيذ والنتائج للآن تبقى دون الطموح فبينما قامت دول بتعيين وزارات معينة بالخصخصة مثل (مصر والمغرب) قامت دول أخرى بالتوجه عن طريق رئاسة الوزراء مباشرة (كالأردن ولبنان)، ودول أخرى بقي الطرح فيها غامضاً بالرغم من الخطاب الإعلامي الصريح بذلك، وهناك العديد من المشاريع التي لا تزال تسيطر على ذهنية الحكومات العربية كبيع شركات الطيران والسكة الحديدية والصناعات الكبرى كالحديد والغزل والإعلام... .

5- آليات الخصخصة

من خلال تجارب الخصخصة في العالم تم رصد اعتماد بعض آليات للخصخصة نذكر أهمها :

أ - تصفية المرفق العام (أو الاندماج): قد تسعى الدولة إلى تصفية المرفق العام في حالة تحقيق خسائر أو الفشل في تحقيق الأهداف المنشودة مثال ذلك، إلغاء بعض المكاتب الوزارية أو بعض الخدمات الورقية التي تتم إلكترونياً الآن . وقد يتم إدماج مرفق عام مع آخر لأغراض إيجاد حجم اقتصادي ومشاركة في التكاليف الثابتة. مثال ذلك ، دمج مرافق الكهرباء مع مرفق المياه في أبو ظبي.

ب - بيع المرفق العام إلى مستثمر رئيسي: ينسب خصخصة المرفق العام إلى مستثمر رئيسي محلي أو دولي بعد تقييم الأصول والخصوم وتحويل الأموال إلى أسهم يتم تملكها إلى

مستثمر رئيسي. *Anchor Investor*. ومن أخطاء هذه الطريقة عدم تحقيق المنافسة اللازمة لتحسين الخدمة وخفض الأسعار. حيث يقوم المستثمر الرئيسي بدورا لمحتكر و استغلال العملاء (حالة التليفون المحمول) ومرفق المياه بعد خصصته . كما حصل في التجربة المصرية.

ج - تحويل المرفق العام إلى شركة مساهمة : وهو نفس الأسلوب السابق في تقييم أصول والخصوم وتحويل رأس المال إلى أسهم يتم تملكها للمديرين والعاملين وجزء سيتم طرحه في بورصة الأوراق المالية.

د - تحويل جزء من المرفق العام للقطاع الخاص : ويطلق على هذه الطريقة أسلوب الخصخصة الجزئية حيث يتم إدارة أحد الخدمات أو أحد خطوط التشغيل على أسس تجارية وتسويقها وفق القدرة على الدفع (السداد) . فيتم تسعير خدمات المواطنين غير القادرين بأسعار مدعمة ويتم تسعير بقية الخدمات بأسعار تجارية.

6 - الآثار الاقتصادية والاجتماعية للخصخصة :

1- عندما يتم خصخصة مشروع ما يبذل مالكي المشروع الجدد كل ما في وسعهم لتقديم أسعار اقتصادية ومحاولة رفع مستوى كفاءته دون اللجوء إلى الارتفاع المفاجئ للأسعار ، وهذا يعتبر عاملا كافيا كي يحقق المشروع ربحية جيدة و بالتالي يتحقق فائض للمستهلك.

وتشير الدراسات التطبيقية التي قام بها البنك الدولي على (12) منشأة في كل من شيلي ،ماليزيا، المكسيك، بريطانيا ، تبين بأنه لم تتغير الأسعار فضلا عن تحسين كفاءة المنتجات من ناحية الكم والنوع بعد الخصخصة . (10)

2- إخفاق معظم برامج التصحيح الاقتصادي التي طبقتها الدول العربية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في إحداث أي نمو اقتصادي حقيقي.

3-تساهم الخصخصة في تمكين الدولة من القيام بالدور الجديد المطلوب منها وذلك بأبعادها عن المجالات التي تقل فيها كفاءتها ودفعها للتركيز بدلا عن ذلك على المجالات الهادفة

المتصلة بها والتي لا يمكن فيها الاعتماد على الأسواق وحدها ، ومن أهمها إنشاء البيئة الكلية المستقرة المحفزة للنمو والإشراف عليها وتشجيعها .

4- عندما يتم خصخصة المشاريع العامة ، تقوم هذه المشاريع في الأمد القصير إلى إعادة تنظيم إنتاجها لتتمكن من تحقيق ربحية عالية ، وعليه تصبح هذه المشاريع مجبرة على تخفيض القوى العاملة الزائدة عن حاجتها ، كونها تعمل على تخفيض نفقاتها التي تتعلق بتوفير الخدمات الاجتماعية لموظفيها أو تفرض بعض المبالغ الاقتصادية ليدفعها الموظفين مقابل توفير الخدمات لهم والتي كانت تقدم مجانا لهم قبل الخصخصة . أما في المدى الطويل فإن المشاريع قد يعاد تنظيمها بحيث تزداد الإنتاجية ويرتفع مستوى الربحية مما يؤدي إلى خلق فرص عمل بديلة .

5- تطبيق الخصخصة يعني توقف الحكومة عن تحمل أي خسائر نتيجة بيع الشركات الخاسرة ، و زيادة حصيلة الضرائب بنفس زيادة حجم الشركات الربحة الخاضعة للضريبة ، كما أن الخصخصة تؤثر على ميزات المدفوعات من خلال شراء مستثمرين أجانب لأصول محلية ، وهذا يعني تحويل موارد مالية خارجية لداخل الدولة ، وإمكانية تحسين الصادرات للدولة ، وتوفير العملات الأجنبية لها ، نتيجة زيادة الكفاءة الإنتاجية للشركات التي تم خصصتها . الأمر الذي يعني زيادة الموارد المالية المتدفقة لداخل الدولة ، وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات .

7-الخلاصة

تعني الخصخصة في التعبير الاقتصادي نقل الملكية العامة أو إسناد إدارتها إلى القطاع الخاص. و تأخذ الخصخصة أسلوبين:

الأول: هو بيع أصول مملوكة للدولة إلى القطاع الخاص.

والثاني: هو أن تتوقف الدولة عن تقديم خدمات كانت تضطلع بها في السابق مباشرة و تقوم بالاعتماد على القطاع الخاص في تقديم تلك الخدمات.

وتقوم الخصخصة بتسهيل اندماج الدول النامية و(من بينها الدول العربية) في الاقتصاد العالمي، وإعادة هيكلة اقتصادياتها لتتماشى مع نمط وآليات الاقتصاد الحر. وأصبحت

الخصخصة من البنود الأساسية التي يتبناها كل من البنك والصندوق الدوليّين كإحدى المعالجات للأوضاع المالية المتدهورة في تلك الدول .
والدرس المستفاد من التجربة الماليزية : أن الأدوات والسياسات التي استخدمت لإنجاز الخصخصة قد تم اختيارها بعناية، وهي تتراوح بين أكثر الأدوات شمولاً كتصفية المؤسسات العامة تمامًا، وبين أوسطها كبيع أسهم المؤسسة للعاملين وصغار المستثمرين، أو أقلها صرامة كإعادة تنظيم المؤسسة العامة إلى فروع صغيرة أو دمجها في مؤسسة كبيرة، والعناصر المؤثرة في اختيار الوسيلة مرتبطة بالهدف من برنامج الخصخصة، والوضع المالي للمؤسسة العامة، وإمكانية حشد وتعبئة موارد القطاع الخاص، والظروف السياسية المواتية.

8- الاستنتاجات و التوصيات :

أ- الاستنتاجات:

من خلال معطيات البحث نستنتج ما يلي :

- 1- لا يمكن للخصخصة أن تأتي بثمار جيدة إلا بعد توفير بيئة اقتصادية مستقرة .
- 2- من آثار الخصخصة هي الاستغناء عن عدد من العاملين في المشاريع التي يتم خصخصتها ،وهنا تلعب الحكومات دورًا هامًا في تحديد مبادئ توجيهية، مثل ألا يكون هناك إضرار بالعمالة عند إجراء الخصخصة ، وأن يتم استيعابهم بشروط مناسبة وعادلة أو ضمان حصولهم على مكافآت مناسبة. والسماح للعمال بشراء أسهم المؤسسات المخصصة، مما يخفف حدة المعارضة لهذه الخطوة التي غالبًا ما يكون هؤلاء العمال ضحيتها، وهو الدرس الذي تعلمته الدول النامية من تجربة بريطانيا عندما باعت مؤسسة (فريت) الوطنية 82% من أسهمها إلى العمال السابقين والجدد.
- 3- تسعى الحكومات العربية إلى استخدام حصيلة الخصخصة لسداد ديون الحكومة وتسوية مستحقات البنوك وإعادة استثمار جزء من الحصيلة في مشروعات جديدة وتحسين المراكز المالية للشركات بعد الخصخصة وتشجيع الاستثمار في المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم ومتناهية الصغر.
- 4- اتبعت الخصخصة في كثير من دول العالم على اختلاف مستوى تقدمها الاقتصادي وتفاوت النظم المتبعة لديها، ومما لا شك فيه أن الدافع وراء تبني هذه العملية قد اختلف من دولة إلى أخرى، ومن البديهي أن تختلف طرق وأساليب الخصخصة في كل دولة من واقع

قدرات الاقتصاد المحلي، غير أنه لا يوجد خلاف في أن عملية الخصخصة ليست بالأمر اليسير، ولا يمكن إنجازها في عجلة مهما بلغ مستوى التقدم الاقتصادي أو التطور الإداري.

5- إن سياسة الخصخصة لها بعض الآثار الاقتصادية السلبية التي تؤثر على المستهلك وعلى العمالة بالشركات التي يتم إخضاعها للخصخصة، ومن هنا تزداد مخاوف البعض من جراء تطبيق تلك السياسة، وللدولة دورا في التخفيف من هذه الآثار السلبية، والتي تتمثل أهمها في احتمالات ارتفاع الأسعار لبعض المنتجات واحتمالات الاستغناء عن العمالة الفائضة بالشركات التي تحول للقطاع الخاص.

ب- التوصيات:

- مما لا شك فيه أن نجاح عملية الخصخصة في أي دولة من الدول تحكمه مجموعة من الضوابط التي يجب أن تتوفر قبل البدء فيها، وتتمثل هذه الضوابط في حماية الملكية الخاصة من التأميم أو المصادرة، و توفر النظم القانونية الصالحة لنمو القطاع الخاص بمعنى وضوح القوانين الاقتصادية وملاءمتها للواقع الاقتصادي والسياسي، و إقرار قانون للعمل ينظم العلاقة بين المنتجين والعمال يراعي العدالة والوضوح. فضلا عن توفر إدارة حكومية جيدة وحازمة تقضي على الفساد وترفع من شأن القانون وتتمتع بجهاز إدارة على مستوى عالٍ من الكفاءة والنزاهة. كما أن توفير شبكة من البنية التحتية والمرافق الأساسية من كهرباء واتصالات وصرف صحي وطرق ومواصلات وتأمين ونظام معلومات وموانئ وهيكل مالي ومحاسبي جيد.

- إن توفير الأمن في البلد يعتبر من المستلزمات الرئيسية قبل البدء بأي إصلاح اقتصادي. لان الخصخصة لا بد لها من أرضية آمنة للتمكن إعطاء الثمار المطلوبة. هذا فضلا عن أن معظم الرساميل الوطنية قد هاجرت إلى الدول المجاورة والدول الأخرى.

- من مخاطر الخصخصة هو أن تحويل الأرباح والفوائد والدخول والتوزيعات التي يجنيها الملاك الجدد (خاصة الأجانب) ستؤثر في الأجل المتوسط على زيادة العجز في ميزان المدفوعات، رغم ما يكون عليه في الأجل القصير من تخفيض عبء الدين من خلال إلغاء دفع الفوائد والأقساط المستحقة عن الديون التي ستقايس بحقوق الملكية.
- إن إتاحة الفرصة للهيمنة الاقتصادية عبر الشركات متعددة الجنسية من خلال امتلاكها للمشروعات المحلية ، ويكون ذلك غالباً في ضوء امتيازات و ضمانات سيتضرر منها البلد مثل حرية تحديد الأسعار والأجور، ونوعية التكنولوجيا المستخدمة ، والإعفاءات الجمركية والضريبية. عليه يجب أن يتم تحديد عمل تلك الشركات وفق متطلبات احتياجات البلد ووضع ضوابط للتملك .

الهوامش

- (1) البنك الدولي ، تقرير التنمية الاقتصادية في العالم ، 1988 ، ص 206 .
- (2) تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص ، دار الشروق ، 1990 ، القاهرة ، ص 9 .
- (3) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999 ، ص 47 .
- (4) د.محمد صبح ، الخصخصة لمواجهة متطلبات البقاء وتحديات النمو، جامعة عين شمس 1995 ص15.
- (5) *The Global Energy Shakeout: Strategies for Privatizing Distribution- REED Consulting Group, Presented by: R. John Dingle Managing Director*
- (6) .د. محمود صبح ، الخصخصة لمواجهة متطلبات البقاء وتحديات النمو ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 1995، ص15.
- (7). التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، لعام 2002 ، ص 162.
- (8). تجارب عربية في الخصخصة ، تأليف: مجموعة خبراء ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المقدمة سنة 2004.
- (9). التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، مرجع سابق ، ص 162 .

مصادر البحث

أولاً) باللغة الإنكليزية :

- 1- UNCTAD, World Investment Report 2004, Geneva, 2004 .
- 2- The Global Energy Shakeout: Strategies for Privatizing Distribution- REED Consulting Group, Presented by: R. John Dingle Managing Directo .
- 3- IFC. WARLD BANK , privatization database, 2004.
- 4- The social balance sheet of privatization in the Arab countries, *AhmedM.Jiyad , University of Bergen.*

ثانياً) باللغة العربية :

5 تقرير البنك الدولي ، المعلومات الأساسية ، 2007.

- 6 تجارب عربية في الخصخصة ، تأليف: مجموعة خبراء ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المقدمة.سنة 2004.
- 7 - (الخصخصة اتجاهات ودروس مستفادة) .د.محمد شريف.جامعة
بترا.ماليزيا.2001/2/15.
- 8- التخصيص في المملكة العربية السعودية. الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية
السعودية. ص 11.
- 9- د.محمد صبح ، الخصخصة لمواجهة متطلبات البقاء وتحديات النمو، جامعة عين
شمس 1995 ص 15.
- 10- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2002 .
- 11- د.احمد ماهر ، دليل المدير في الخصخصة ، مركز التنمية الإدارية ، جامعة
الإسكندرية ، 1998.
- 12- هالة حلمي السعيد ، التخصيص في الدول النامية مع التطبيق على التجربة المصرية ،
سلسلة رسائل البنك الصناع ،الكويت، 1997 .
- 13- ستيف ها نكي ، تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص ، ترجمة محمد مصطفى
غنيم ، دار الشرق ، القاهرة ، 1990.